

Distr.: General
18 July 2019



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

بناءً على تعليمات من حكومة الجمهورية العربية السورية، وإحفاً برسائنا السابقة ذات الصلة الموجهة إليكم وآخرها تلك المؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ (S/2019/250)، أود أن أنقل إليكم رفض حكومة بلادي القاطع للادعاءات الباطلة التي تضمنتها رسالة الممثلة الدائمة للنظام القطري، المؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (S/2019/518)، وأن أبين مجدداً ما يلي:

لقد اتضح للجميع، وبعد مرور أكثر من ثماني سنوات على الحرب الإرهابية المفروضة على بلادي، حقيقة الأحداث التي مرت وتمر بها سوريا، والجهات الدولية والإقليمية التي تقف خلفها. كما اتضح بشكل لا لبس فيه أن مشيخة قطر كانت بمثابة رأس الحربة للمخطط الإجرامي الذي استهدف سوريا، وذلك من خلال تقديم هذه المشيخة الدعم والتمويل اللامحدودين للمجموعات الإرهابية المسلحة، وعلى رأسها تنظيم "جبهة النصرة" الإرهابي المدرج على قوائم مجلس الأمن للتنظيمات الإرهابية.

إن مشيخة قطر التي تتباكي الآن على ما يجري من أحداث في مدينة إدلب، هي نفسها التي تقف خلف معاناة أهل هذه المدينة، وذلك من خلال دعمها لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي الذي يضم في صفوفه عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وللتنظيمات الإرهابية الأخرى المتعددة التسميات والولاءات المرتبطة به كتنظيمات "حراس الدين" و "جيش المهاجرين والأنصار" و "جيش تركستان الشرقية" وغيرها. ولولا الدعم اللامحدود الذي قدمته وتقدمه مشيخة قطر لهذه التنظيمات الإرهابية لما تمكنت هذه التنظيمات المجرمة من قتل الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء، ولما تمكنت من اتخاذ مئات الآلاف من المدنيين السوريين دروعاً بشرية، ولما ارتكبت بحقهم أبشع الجرائم الهمجية، ولما استطاعت نشر الموت والخراب والدمار، واستباحة المرافق المدنية، بما فيها المشافي والمدارس التي حولتها إلى ثكنات عسكرية ومراكز لاحتجاز وتعذيب وقتل كل من يرفض فكرها التكفيري المتطرف وأحكامها الجاهلية.

وكما أوضحت في رسائلي السابقة، فإن مشيخة قطر قد أكدت علناً، وعلى الدوام، ضرورة تقديم الدعم العسكري والمالي للمجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا، وذلك في العديد من المؤتمرات العالمية والمقابلات الصحفية. كما أن دفعها الفدي بملايين الدولارات لتمويل تنظيمي "جبهة النصرة"



و "داعش" في سوريا والعراق لم يعد خافياً على أحد. وهنا لا بد لي أن أشير مجدداً إلى بعض التصريحات الرسمية القطرية في هذا المجال:

١ - بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، صرح وزير خارجية النظام القطري السابق، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في مقابلة مع "رويترز"، بما يلي: "إن قطر ستواصل تسليح المتمردين السوريين حتى لو أنهى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دعم الولايات المتحدة للجهد متعدد الجنسيات".

٢ - بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، صرح خالد بن محمد العطية، وزير الخارجية القطري آنذاك، وذلك في مقابلة مع صحيفة "لوموند" الفرنسية، في إجابته على سؤال حول موقف حكومته من "جبهة النصرة" وفيما إذا كانت تعتبرها جماعة إرهابية، قائلاً: "باستثناء "داعش"، فإن بقية الجماعات تكافح جميعها للإطاحة بالنظام السوري، ولذلك، لا يمكن أن نقول للمعتدلين في جبهة النصرة أن يبقوا في منازلهم لأننا لا نريد العمل معكم... يجب أن نكون واقعيين وأن نراعي الظروف الميدانية".

٣ - اعترف رئيس وزراء النظام القطري السابق حمد بن جاسم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في مقابلة له مع التلفزيون القطري الرسمي، أن بلاده أنفقت مع السعودية ودول أخرى حوالي ١٣٧ مليار دولار بمهدف دعم المجموعات الإرهابية المسلحة وتدمير سوريا.

إن هذه التصريحات الرسمية القطرية وغيرها تُشكل اعترافات علنية بتورط النظام القطري في دعم الإرهاب في سورية ومد الجماعات الإرهابية بالسلاح والأموال، وخاصة تنظيم "جبهة النصرة" الإرهابي، وهو ما يُشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي المنعقدة على محاربة الإرهاب وخرقاً لإجماع مجلس الأمن على وصف "جبهة النصرة" بأنها كيان إرهابي.

تؤكد حكومة بلادي مجدداً أن الرسالة القطرية التي أشرنا إليها ما هي إلا خطوة في إطار محاولات النظام القطري المستمرة واليائسة للتغطية على ممارساته الإجرامية سواء تلك المتعلقة بالاستثمار الدموي لعائدات النفط والغاز لتقديم الدعم اللا محدود للإرهاب والكيانات الإرهابية، أو لدعم وتيسير استخدام التنظيمات الإرهابية لمواد كيميائية كأسلحة ضد المدنيين في بلادي، وتشغيل شبكات الجريمة العابرة للحدود، ولنشر ممارسات الفساد وشراء الذمم وما يماثلها من الممارسات اللا أخلاقية التي شكلت نموذجاً لسياسات النظام القطري الممنهجة في المجالات الدولية والسياسية والاقتصادية والتجارية. لقد آن الأوان للنظام القطري أن يدرك أن أموال الغاز والنفط ودفع الخوة والرشى لن تُشكل حصانة دولية وأمية دائمة له للإفلات من العقاب، وسيأتي اليوم الذي سيتحمل فيه المسؤولية عن دعم وتمويل الإرهاب في سوريا وأماكن أخرى من العالم.

تُحدد حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبة مجلس الأمن بالتحرك على الفور واتخاذ التدابير المناسبة والضرورية لتحميل الحكومة القطرية كامل المسؤولية عن دعم الإرهاب، وعن تحدي المجتمع الدولي وانتهاك قرارات المجلس وتهديد السلام والأمن الدوليين. وتُشدّد حكومة بلادي على ضرورة عدم إفلات ممثلي النظام القطري وأدواته من المساءلة والعقاب على جرائمهم.

أمل إصدار هذه الرسالة وتعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم